الأمم المتحدة
A/HRC/59/26

الجمعية العامة

Distr.: General
6 May 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والخمسون
16 حزيران/يونيه – 11 تموز/يوليه 2025
البند 2 من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل*

موجز

في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان دإ-1/30، تبحث اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والجرائم الدولية المحتملة المتصلة بالهجمات على المرافق التعليمية والمواقع الدينية والثقافية.

* جرى الاتفاق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمة للوثيقة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة والمنهجية والإطار القانوني

1- في هذا التقرير، تلخص اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل النتائجَ الوقائعية والقانونية التي توصلت إليها بشأن الهجمات على المرافق التعليمية والمواقع الدينية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، وتسلط الضوء على الصلة بين هذه الهجمات والحق في تقرير المصير. ومع أن التقرير يركز على الهجمات والتطورات التي حدثت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أو بعده، فهو يشمل أيضاً الحوادث والتطورات التي وقعت قبل ذلك التاريخ، إذ جرى تقييمها على أنها ذات صلة في بيان أنماط الانتهاكات على مر الزمن.

2- ومن بين التقارير التي كُلفت اللجنة بوضعها، هذا التقرير هو الثالث الذي تركّز فيه اللجنة على الأعمال التي ارتُكبت في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وما زالت تُرتكب منذ ذلك الحين. وينبغي قراءته بالاقتران مع التقارير السابقة ذات الصلة التي طُلب وضعها[(1)] ومع ورقات غرفة الاجتماعات[(2)].

3- ولدى إعداد التقرير، أرسلت اللجنة طلباً واحداً إلى حكومة إسرائيل للحصول على معلومات ولإتاحة إمكانية الوصول، وطلباً واحداً إلى دولة فلسطين للحصول على معلومات. ولم يرد أي رد من أي من الجانبين.

4- واتّبعت اللجنة في عملها نفس المنهجية ومعيار الإثبات المعتمدين سابقاً في تحقيقاتها، بما في ذلك معيار "الأسباب المعقولة"[(3)]، في اتخاذ القرارات الوقائعية والتوصل إلى النتائج والاستنتاجات القانونية.

5- واعتمدت اللجنة على الإطار القانوني المتبع في جميع مراحل عملها وفي اختصاصاتها[(4)]. وإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة إلى أن مبدأ تقرير المصير هو مبدأ مكرَّس في وثائق مختلفة بينها ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أكدت محكمة العدل الدولية في فتوى أصدرتها عام 2004 على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير[(5)]. كما استرشدت اللجنة بالفتوى الصادرة عن تلك المحكمة في تموز/يوليه 2024 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة[(6)]، ولا سيما في ما يتعلق بآثارها بالنسبة إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقّه في تقرير المصير.

6- وقد وُضعت قائمة بكامل المصادر التي جرى الرجوع إليها في هذا التقرير وهي محفوظة في ملف لدى اللجنة.

(1) A/79/232 وA/HRC/56/26.

(2) "Detailed findings on attacks carried out on and after 7 October 2023 in Israel", "Detailed findings on the military operations and attacks carried out in the Occupied Palestinian Territory from 7 October to 31 December 2023" و"أكثر مما يمكن أن يتحمله المرء": الاستخدام الإسرائيلي المنهجي للعنف الجنسي والإنجابي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023"، كلها متاحة عبر الرابط https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-israel/index.

(3) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/2022-01/TORs-UN-Independent_ICI_Occupied_Palestinian_Territories.pdf. انظر أيضاً A/79/232، الفقرة 3.

(4) انظر A/79/232، الفقرتان 4 و5.

(5) [فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة]، *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 2004*, p. 136.

(6) انظر A/78/968.

ثانياً- الاستنتاجات الوقائعية

ألف- الهجمات على المرافق التعليمية

الهجمات على قطاع التعليم في قطاع غزة والتدخل فيه

7- في الفترة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و25 شباط/فبراير 2025 في غزة، أصيب 403 مبانٍ مما مجموعه 564 مبنى مدرسي إصابات مباشرة ولحقت بها أضرار. ومن بين المباني التي أصيبت، دُمرت 85 مدرسة بالكامل، وفقدت 73 مدرسة ما لا يقلّ عن نصف مبانيها. وبما أن 61 في المائة من المدارس في غزة كانت تعمل بنظام الفترتين أو الثلاث فترات، فقد أثَّر كل مبنى مدرسي تعرَّض للتدمير على مئات وأحياناً آلاف الطلاب[7]. وكان نحو 290 435 تلميذاً ملتحقاً في المباني المدرسية الـ 403 التي أصيبت إصابات مباشرة، ويعمل فيها 275 16 معلماً. وفي الفترة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و25 شباط/فبراير 2025، أصيبت نسبة 62 في المائة من المباني المدرسية المستخدمة كملاجئ إصابات مباشرة[8]، ما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا. ومن إجمالي عدد الهجمات على المرافق التعليمية في غزة التي سجلتها الأمم المتحدة في عام 2024، وقع العدد الأكبر من الهجمات - 78 حادثة - في شهر تشرين الأول/أكتوبر[9]. وكانت محافظة شمال قطاع غزة هي الأكثر تضرراً، حيث صنّفت مجموعةُ التعليم نسبةَ 100 بالمائة من مبانيها المدرسية على أنها إما أصيبت إصابات مباشرة أو كمبانٍ متضررة، تليها محافظة غزة، حيث صُنفت نسبة 92,8 بالمائة من إجمالي مبانيها المدرسية على هذا النحو في آذار/مارس 2025[10].

8- وكان نحو مليون نازح قد لجأوا إلى منشآت تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023[11]. وقدّرت الأونروا أنه حتى 25 آذار/مارس 2025، كان قُتل ما لا يقل عن 742 شخصاً ممن احتموا في منشآتها وأصيب ما لا يقل عن 406 2 بجروح[12].

9- كما استُهدفت مرافق التعليم العالي ودُمرت تضررت، ما أثر على نحو 000 87 طالب جامعي. ومن هذه المرافق فرع لجامعة الأزهر دُمر في كانون الأول/ديسمبر 2023، وفرع لجامعة الإسراء دُمر

(7) انظر https://reliefweb.int/attachments/f4626a80-3cb1-42e5-9af5-91ed18532452/Preliminary%20school%20damage%20assessment_Mar2025.pdf؛ https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/web_unrwa_education_2030_baseline_report.pdf؛ و https://inee.org/sites/default/files/resources/20Dec%202023%20Protecting%20the%20Right%20to%20Education%20in%20Gaza%20webinar%20ENGLISH2.pdf.

(8) انظر https://reliefweb.int/attachments/f4626a80-3cb1-42e5-9af5-91ed18532452/Preliminary%20school%20damage%20assessment_Mar2025.pdf.

(9) انظر https://reliefweb.int/attachments/7e62f302-99a8-42e5-a315-25fabf08b1da/Palestine%27s%20Education%20Overview-2024.pdf.

(10) انظر https://reliefweb.int/attachments/f4626a80-3cb1-42e5-9af5-91ed18532452/Preliminary%20school%20damage%20assessment_Mar2025.pdf.

(11) انظر https://www.educ.cam.ac.uk/centres/real/publications/Palestinian_education_under_attack_in_Gaza.pdf.

(12) انظر https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-165-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem.

في كانون الثاني/يناير 2024 (انظر الفقرتين 15 و16 أدناه). ودُمّر بالكامل أكثر من 57 مبنىً جامعياً حتى 25 آذار/مارس 2025[13].

10- وأُبلغَ عن سقوط ما لا يقل عن 612 قتيلاً و769 2 جريحاً من العاملين في المدارس حتى 25 آذار/مارس 2025. وفي الفترة نفسها، أُبلغَ عن سقوط أكثر من 190 قتيلاً من الجسم التعليمي الجامعي[14].

11- وتشير اللجنة إلى أنه كان يجرى إبلاغ طرفي النزاع على نحوٍ منتظم بإحداثيات المرافق التعليمية التابعة للأونروا وهي كانت تحمل علامات واضحة على أنها مبان للأمم المتحدة مع شارات للأمم المتحدة يمكن رؤيتها من الجو ومن الشارع[15].

تعرُّض المرافق التعليمية للهجمات والتدمير المتعمدين

12- أقرّت قوات الأمن الإسرائيلية بمسؤوليتها عن الغارات الجوية التي استهدفت المرافق التعليمية، مشيرةً إليها بـ "المدارس السابقة" في بيانات عدة. وتعرضت بعض المدارس لهجمات متعددة وكانت العديد من المدارس يُستخدم كملاجئ للنازحين داخلياً عند وقوع الهجوم، ما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وشنت قوات الأمن الإسرائيلية غارة جوية على مدرسة صلاح الدين في مدينة غزة في 21 آب/أغسطس 2024، معلنةً وجود مركز قيادة وسيطرة داخل مجمَّع كان يُستخدم سابقاً كمدرسة في مدينة غزة. وأفيدَ عن سقوط ما لا يقل عن 4 قتلى و18 جريحاً، بينهم 10 أطفال. وهوجمت مدرسة الفلاح/الزيتون الابتدائية الإعدادية التابعة للأونروا في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن 20 قتيلاً في صفوف النازحين. وكان عدد النازحين الذين كانوا يحتمون بالمدرسة في ذلك الوقت يقدَّر بـ 000 4. وتحدثت اللجنة إلى واحد من الضحايا فقدَ أربعةً من أفراد أسرته في الهجوم.

13- وعمدت قوات الأمن الإسرائيلية إلى تدمير وهدم منظَّمين للمرافق التعليمية في عدد من المناطق الأخرى في قطاع غزة. فمنذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2023، وسّعت قوات الأمن الإسرائيلية بشكل منهجي المنطقة العازلة عند الحدود الشرقية لقطاع غزة، وأفيد بأن الغرض من ذلك هو منع أي عمليات توغل في المستقبل للجماعات المسلحة من غزة إلى داخل إسرائيل. وقد دُمرت كل المباني في تلك المنطقة، بما فيها المدارس والجامعات. وتعرضت منطقة ممر نتساريم التي تفصل شمال قطاع غزة عن جنوبه لعمليات هدم وجرف واسعة النطاق شملت أراضي زراعية ومدارس وجامعات.

14- ولم تتمكن اللجنة من تحديد أي هدف عسكري لعمليات هدم المرافق التعليمية. وأجرت تحقيقاً جنائياً في هدم مدرستين في بيت حانون شمال قطاع غزة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2023، هما مدرسة بنات بيت حانون "ب" الإعدادية ومدرسة بيت حانون الابتدائية المختلطة "ج" المجاورة لها. وكان 400 2 تلميذ ملتحقاً في هاتين المدرستين. وقد لحقت بالمدرستين أضرار جسيمة من جرّاء عمليات الهدم المنظَّمة. وبحسب تقييم اللجنة فإن قوات الأمن الإسرائيلية، وتحديداً كتيبة الهندسة القتالية 8170 التابعة للفرقة 252، هي التي نفذت تلك الأعمال. وشاركت القوات الإسرائيلية، بما في ذلك لواء غفعاتي، في عمليات عسكرية واسعة النطاق في بيت حانون خلال تلك الفترة.

(13) انظر https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-25-march-2025؛ و-https://www.facebook.com/Palestinian.MOE/posts/-summary-of-the-israelioccupation-violations-against-education-in-palestine-octo/952469597058013/.

(14) انظر https://www.facebook.com/Palestinian.MOE/posts/-summary-of-the-israelioccupation-violations-against-education-in-palestine-octo/952469597058013/.

(15) انظر https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/summary_-_incidents_impacting_unrwa_shelters_and_idps_in_gaza.pdf.

15- وتبيَّن للجنة، من خلال تحليل أدلة رقمية، أن قوات الأمن الإسرائيلية هدمت حرم جامعة الإسراء في الزهراء في 13 كانون الثاني/يناير 2024. وكان الحرم الجامعي يضم متحفاً أيضاً. ونفذت كتيبة الهندسة القتالية 710 والكتيبة المدرعة 8130 عملية الهدم بإمرة قائد الفرقة 99 الذي صدرت في حقه لاحقاً مذكرة تأديبية لأمر الهدم الذي أعطاه من دون الحصول على الموافقة اللازمة.

16- وأعلنت قوات الأمن الإسرائيلية في شباط/فبراير 2024 أن الفرقة 162 اكتشفت شبكة أنفاق تابعة لحماس تربط بين مستشفى الصداقة التركي الفلسطيني ومبنى جامعة الإسراء. ويشير التحليل الجغرافي المكاني المقارَن الذي أجرته اللجنة لخرائط قوات الأمن الإسرائيلية إلى أن الموقع المبين على الخريطة على أنه [جامعة] الإسراء هو في الواقع حرم جامعة الأزهر في منطقة المغراقة، الواقع جنوب مدينة غزة، على جانب ممر نتساريم، ما يشير إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية كانت تحاول تبرير هدم جامعة الإسراء بأثر رجعي وسط انتقادات متزايدة للعملية. وفي آذار/مارس 2024، أفيد بأن قوات الأمن الإسرائيلية زعمت أن حماس استخدمت جامعة الإسراء ومحيطها في نشاط عسكري ضد قوات الأمن الإسرائيلية، ولكن اللجنة لم تجد أي دليل على ذلك.

17- وهدمت قوات الأمن الإسرائيلية أيضاً جزءاً من حرم جامعة الأزهر في المغراقة. وأثبتت اللجنة أن قوات الأمن الإسرائيلية استهدفت الحرم الجامعي ما لا يقل عن ثلاث مرات بين 26 تشرين الأول/أكتوبر و7 كانون الأول/ديسمبر 2023. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، هدمت قوات الأمن الإسرائيلية مبنى كلية الآداب والعلوم الإنسانية ومبنى الرياض [للاحتفالات والأنشطة] من خلال عمليات هدم منظَّمة. وحددت اللجنة هوية الضالعين في عملية الهدم بأنهم جنود من كتيبة الهندسة القتالية 749.

18- وحملت الصور ومقاطع الفيديو التي تظهر جنوداً إسرائيليين يرقصون ويتحركون بحريّة في الموقع، وتحليلٌ لصور السواتل التي تُظهر سيارات مركونة في الموقع، اللجنةَ على الاستنتاج أن هناك أسباباً معقولة تحمل على الاعتقاد بعدم وجود تهديد داهم لقوات الأمن الإسرائيلية في المنطقة، ما ينفي تالياً أيَّ ضرورة عسكرية لهدم مباني الجامعة.

19- وقد صوَّر الجنود الإسرائيليون عمليات هدم المرافق التعليمية. ويَظهرون في اللقطات وهُم يدلون بتعليقات أو تهكُّمات ابتهاجية أو مهينة أثناء عمليات الهدم أو بعدها. وفي أحد الأمثلة قال جندي إسرائيلي بالعبرية: "لكل من يسأل لماذا لا يوجد تعليم في غزة، يا للهول، لقد سقط صاروخ [على المبنى]، يا للحظ العاثر، هذا سيء جداً. بهذه الطريقة لن تكونوا مهندسين بعد الآن"[16]. ويمكن قراءة "في جامعة الإرهابيين" في تعليق منشور في الفيديو.

20- وإضافة إلى ذلك، وثّقت اللجنة معلومات تشير إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية تعمدت أيضاً إحراق بعض المدارس. ففي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تلقت مدرسة مهدية الشوا الثانوية للبنين في بيت حانون، التي كانت تأوي مدنيين، مساعدات إنسانية من برنامج الأغذية العالمي – شاحنتان نقلتا أغذية وشاحنة نقلت مياه. وفي أعقاب ورود تقارير عن قصف مكثف، حاصرت قوات الأمن الإسرائيلية المنطقة وأمرت المدنيين بالمغادرة. ويُظهر مقطع فيديو صُوِّر في الموقع مركبتين مدرعتين إسرائيليتين تغادران المدرسة والنيران مشتعلة فيها. وأفيد بأن الجنود الإسرائيليين في المدرسة كانوا من كتيبة روتم التابعة للواء غفعاتي. وأفيد بأن قوات الأمن الإسرائيلية زعمت أن المدرسة كانت تُستخدم كمأوى للمسلحين، وأنه بعد إخلاء المدنيين اعتُقل فيها عشرات المسلحين ونُقلوا إلى إسرائيل للاستجواب. كما زعمت أن النيران اشتعلت فيها بسبب الأعمال العسكرية. واستناداً إلى المعلومات المتوفرة، تستنتج اللجنة أن النيران أُضرمت عمداً.

(16) انظر https://x.com/ytirawi/status/1743411493813575711 و https://newrepublic.com/article/180082/israel-demolishing-gazas-cultural-heritage.

مزاعم الاستخدام العسكري للمرافق التعليمية

21- أفادت الأونروا بأنها وثّقت 42 حادثة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و15 آذار/مارس 2024 تدخّل فيها طرفاً النزاع في مدارس الأونروا في غزة. وشمل ذلك استخدامَ المدارس لأغراض عسكرية، حيث تسببت قوات الأمن الإسرائيلية بمعظم الأضرار بالمرافق التعليمية، بما في ذلك التدخل في المباني[17].

22- وأفادت قوات الأمن الإسرائيلية بأنها هاجمت المدارس لاستهداف عناصر حماس أو مراكز القيادة العسكرية للحركة. وقد نفت حماس صحة هذه الادعاءات. وفي بعض الحالات، نشرت قوات الأمن الإسرائيلية صوراً لأسلحة زُعم أنها ضُبطت داخل المدارس. وفي حالات قليلة، نشرت أيضاً أسماءَ أعضاء مزعومين في حماس كانوا المستهدَفين المقصودين. ولم تتمكن اللجنة من التحقق بشكل مستقل من صحة ادعاءات قوات الأمن الإسرائيلية بسبب عدم تمكنها من الوصول إلى المواقع لمعاينة مواد الإثبات وعدم رد إسرائيل على طلبات اللجنة الحصول على معلومات.

23- وتحققت اللجنة من حالة واحدة استخدمت فيها حماس مدرسة أنس بن مالك الأساسية للبنين في حي تل الهوى بمدينة غزة لأغراض عسكرية. واطلعت اللجنة على شريط فيديو نشرته حماس في تموز/يوليه 2024، يظهر فيه مسلحوها وهم يزرعون ما لا يقل عن عبوتين ناسفتين في المدرسة، قائلين إنهم كانوا يعدّون كميناً لقوات الأمن الإسرائيلية ثم فجروا العبوات في القوات المقتربة.

24- وتبيَّن للجنة وجود عدة حالات استولت فيها قوات الأمن الإسرائيلية على مرافق تعليمية واستخدمتها كقواعد عسكرية أو كمنطلق لعملياتها العسكرية.

25- وتحققت اللجنة من استيلاء قوات الأمن الإسرائيلية على فرع جامعة الأزهر في المغراقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 واحتلال تلك القوات للحرم الجامعي حتى 7 كانون الأول/ديسمبر 2023. وأشارت الأدلة التي جمعتها اللجنة وتحققت منها إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية استخدمت الحرم الجامعي لتخزين الذخائر والمركبات وغير ذلك من الأعتدة العسكرية؛ وأُقيمت شعائر دينية للجنود في مكان من المبنى حولته قوات الأمن الإسرائيلية إلى كنيس وعُلِّقت لوحة مخصصة لذلك؛ وثُبتت مزوزاه[18] عند مدخل المبنى.

26- ولم تتمكن اللجنة من التأكد من احتلال قوات الأمن الإسرائيلية للحرم الجامعي بعد 7 كانون الأول/ديسمبر 2023. ومع ذلك، فإن صور السواتل التي حللتها اللجنة تشير إلى استخدام الجيش الإسرائيلي للحرم حتى 7 شباط/فبراير 2024. وأشارت الصور إلى جملة أمور منها القيام بحفريات في الموقع ووجود مركبات عسكرية. ويبدو المبنى سليماً إلى حد كبير في صور السواتل التي جرى الاطلاع عليها في 4 شباط/فبراير 2025.

27- وتلاحظ اللجنة أن العديد من الأعمال، بما فيها إقامة الكنيس، وتعليق المزوزاه واللوحة، إلى جانب عدم تهديم المبنى في وقتٍ هُدمت مبانٍ أخرى (انظر الفقرة 17 أعلاه)، يشير إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية كانت تعتزم استخدام المنشأة فترة أطول. وعلاوة على ذلك، وجدت اللجنة أن عدة قواعد أخرى لقوات الأمن الإسرائيلية شُيدت على طول الطريق نفسه تقريباً، ما يدعم المؤشرات التي تدل على أن الجامعة كانت تُعتبر واحدة من سلسلة قواعد عسكرية معدة للاستخدام في المستقبل في ممر نتساريم.

(17) انظر https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/summary_-_incidents_impacting_unrwa_shelters_and_idps_in_gaza.pdf.

(18) مخطوطة جلدية منقوش عليها نصوص دينية تعلّقها العائلات اليهودية في علبة على عضادة باب المنزل.

الأثر على الأطفال والشباب الفلسطينيين

28- في 23 آذار/مارس 2025، أفادت وزارة الصحة الفلسطينية – غزة بأنه تم تأكيد سقوط 613 15 قتيلاً من الأطفال منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحُرم أكثر من 000 658 طفل في سن الدراسة في غزة من الحصول على التعليم النظامي ومن الدعم الموفِّر للحماية المواكِب لنظام التربية الوظائفية. ورغم توفير بعض منصات التعليم عبر الإنترنت، فإن ذلك لم يعوض عن فقدان النظام التعليمي، بما في ذلك فقدان الإحساس الهام بالحياة الطبيعية والاستقرار الذي يمنحه الحصول على التعليم للأطفال والشباب[19]. وحتى في الحالات التي تمكن فيها الأطفال من الوصول إلى منصات التعليم عبر الإنترنت، فإن الوضع المعقد الذي وجد الأطفال أنفسهم فيه حوّل انتباههم عن التعليم إلى التركيز على البقاء على قيد الحياة وسط الهجمات وعدم اليقين والمجاعة والظروف المعيشية المتدنية. كما اضطر الأطفال بشكل متزايد إلى البحث عن عمل غير نظامي[20].

29- ويُتوقع أن يُلحقَ تدميرُ النظام التعليمي في غزة ضرراً بالفلسطينيين لأجيال وأجيال مع ما يترتب على ذلك من تحديات في مجالات التنمية الاقتصادية والعمل والقدرات الاجتماعية[21]. وأشار الخبراء إلى أن الوضع السائد في غزة، بما في ذلك تدمير المدارس والجامعات، سيؤدي إلى تراجع تعليم الأطفال والشباب لمدة تصل إلى خمس سنوات[22].

الهجمات على قطاع التعليم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والتدخل فيه

30- تطال التدابير التي تنفذها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية[23] نحو 000 806 من طلاب المدارس الابتدائية والثانوية. وبين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و25 آذار/مارس 2025، تعرضت 141 مدرسة للهجوم والتخريب، وقُتل 96 طالباً وأربعة من الجسم التعليمي، وأصيب 611 طالباً و21 من الجسم التعليمي بجروح، واعتُقل 327 طالباً وأكثر من 172 من الجسم التعليمي[24]. وأدت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة والمداهمات العسكرية إلى خسارة كبيرة في أيام الدراسة خلال العام الدراسي 2024/2023؛ وفي بعض المناطق، ضاع ما يصل إلى نصف العام الدراسي.

(19) انظر https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000123484.

(20) انظر https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-05/ILC112%282024%29-DG-APP-%5BRO-BEIRUT-240422-001%5D-Web-EN.pdf؛ و https://inee.org/sites/default/files/resources/oPt_WestBank_EducationCrisis_EducationCluster%5B2%5D.pdf.

(21) انظر https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-05/ILC112%282024%29-DG-APP-%5BRO-BEIRUT-240422-001%5D-Web-EN.pdf.

(22) انظر https://www.unocha.org/attachments/b1c5c8ec-55e0-4772-919a-50d6aff3dabe/OPT_Flash_Appeal_2025_EN.pdf؛ و https://www.educ.cam.ac.uk/centres/real/publications/Palestinian_education_under_attack_in_Gaza.pdf.

(23) انظر https://reliefweb.int/attachments/7e62f302-99a8-42e5-a315-25fabf08b1da/Palestine%27s%20Education%20Overview-2024.pdf.

(24) انظر https://www.facebook.com/Palestinian.MOE/posts/-summary-of-the-israelioccupation-violations-against-education-in-palestine-octo/952469597058013/.

31- وأدى توسيع نشر الإغلاق العسكري للطرقات في الضفة الغربية إلى زيادة إعاقة قدرة الأطفال على الوصول إلى المرافق التعليمية. وفي كانون الثاني/يناير 2025، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، انخفضت نسبة المواظبة على الدراسة في المنطقة H2 في الخليل بنسبة 25 في المائة بسبب القيود المتزايدة المفروضة على الوصول إليها. كما تلقت اللجنة تقارير تفيد عن خوف بعض الطالبات من المرور عبر نقاط التفتيش للذهاب إلى المدرسة، بما في ذلك نقطة تفتيش في المنطقة H2 في الخليل حيث أُبلغَ عن حوادث كشفَ فيها الجنود الإسرائيليون عن أعضائهم التناسلية أمام النساء والفتيات.

32- وازدادت العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي تنفذها قوات الأمن الإسرائيلية، ما أثر على التعليم. وأدت العمليات في طولكرم وجنين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025 إلى نزوح 000 40 فلسطيني. وبحسب بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وحتى 27 شباط/فبراير 2025، كانت 10 مدارس تابعة للأونروا، يلتحق بها أكثر من 000 5 طفل في شمال الضفة الغربية، لا تزال مغلقة منذ 2 شباط/فبراير، وهو تاريخ بدء الفصل الدراسي[25].

33- وقد أُصدرت أوامر بالإغلاق والهدم تستهدف المدارس تحديداً. وحتى 19 كانون الأول/ديسمبر 2024، كانت نحو 59 مدرسة يديرها الفلسطينيون، يلتحق بها نحو 600 6 طالب ويعمل فيها ما لا يقل عن 715 معلماً، تواجه أوامر بهدم جزئي أو كلي أو أوامر بوقف العمل[26]. وفي 8 نيسان/أبريل 2025، دخل مسؤولون إسرائيليون من بلدية القدس بمؤازرةٍ من قوات الأمن الإسرائيلية ست مدارس تابعة للأونروا في القدس الشرقية وأعلنوا عن أوامر بإغلاق المدارس يسري مفعولها خلال 30 يوماً[27].

34- كما أثّر تصاعد عنف المستوطنين على الحق في التعليم في الضفة الغربية المحتلة. وفي إحدى الحالات التي وثّقتها اللجنة، دمّر المستوطنون مدرسة في قرية خربة زنوتة في تلال جنوب الخليل. وبسبب اعتداءات المستوطنين المتكررة على القرية، أُجبر 285 من سكان القرية، بينهم 120 طفلاً، على المغادرة في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتُظهر اللقطات التي صوّرتها منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 مدرسة القرية وقد هُدم وأحرق جزء كبير منها وتعرضت للتخريب بكتابات على الجدران. ولم يواجه المستوطنون الضالعون في تلك الأعمال أي عواقب قانونية على أفعالهم.

35- وهوجمت مدرسة بدو الكعابنة الأساسية في قرية المعرجات بالقرب من أريحا في أيلول/سبتمبر 2024. وقد وقع الهجوم في وقت كان التلاميذ موجودين داخل المدرسة. وخلال الهجوم، تعرّض المستوطنون بالضرب لناشط في مجال حقوق الإنسان كان يصور الحادثة، في حين تحصنت مجموعة كبيرة من تلامذة المدرسة المفجوعين في إحدى القاعات الدراسية مع معلمهم. وأفيد بأنه جرى اعتقال خمسة مستوطنين، بينهم قاصران، ووُجهت إليهم لوائح اتهام في الهجوم على المدرسة.

(25) انظر https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-268-west-bank.

(26) انظر https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-248-west-bank.

(27) انظر https://x.com/UNLazzarini/status/1909651084785992146.

الهجمات على قطاع التعليم في إسرائيل والتدخل فيه

المضايقات والهجمات ضد الجسم التعليمي

36- في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصدر وزير التعليم في إسرائيل يوعاف كيش تعليمات للمدارس بأن توقف فوراً أي طالب أو موظف يعبّر عن دعمه للأعمال التي قامت بها التنظيمات الفلسطينية المسلحة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، واصفاً هذا الدعم بالتحريض على الإرهاب[28].

37- ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تتخذ المدارس والجامعات في إسرائيل إجراءات تأديبية في حق الطلاب والعاملين فيها في حالات تُعزى غالبيتها إلى التعبير عن التعاطف أو التأييد العلنيين لسكان غزة. وفي إحدى الحالات، أفيد عن توقيف مراهقة بدوية من بئر السبع لأنها أعربت عن قلقها على الأطفال في غزة. ووفقاً للمركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل - عدالة، وحتى أيار/مايو 2024، كان نحو 80 في المائة من طلاب الجامعات الـ 124 الذين خضعوا لإجراءات تأديبية، هم من النساء[29].

38- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، جرى توقيف معلم إسرائيلي يهودي في إحدى ثانويات تل أبيب بتهمة نية خيانة دولة إسرائيل ونيّة الإخلال بالنظام العام. وقد أُوقف لمدة خمسة أيام، ثم فُصل من عمله وأُخطر لاحقاً بسحب رخصة التعليم منه. وفي نيسان/أبريل 2024، حكمت محكمة في تل أبيب بأن فصله كان غير قانوني.

39- وفي 18 نيسان/أبريل 2024، أُوقفت أستاذة إسرائيلية فلسطينية تدرّس في إحدى الجامعات الإسرائيلية للاشتباه فيها بالتحريض على الإرهاب والعنف والعنصرية، وذلك بسبب مقابلة شكّكت خلالها في تقارير عن ارتكاب حماس جرائم جنسية وجنسانية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أُطلق سراحها في اليوم التالي. وفُتش منزل الأستاذة وصودرت أغراض منه. وذكر محاميها لوسائل الإعلام أن طريقة اعتقالها كانت تهدف إلى إذلالها. ولم توجَّه إليها أي لائحة اتهام حتى تاريخه. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أوقفت الشرطة الإسرائيلية معلمة إسرائيلية فلسطينية من بلدة في شمال إسرائيل، عملت السلطات الإسرائيلية على عصب عينيها وتصويرها ووصمها علناً بأنها "إرهابية" بسبب مقطع فيديو أعادت نشره في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ظهرت فيه وهي ترقص.

أثر الأعمال العدائية على التعليم في إسرائيل

40- لا يزال أمن المدارس وسلامتها مصدر قلق رئيسياً للمدارس الإسرائيلية في أعقاب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظراً لاستمرار الهجمات بالصواريخ لا سيما في القرى البدوية في النقب التي تعاني من نقص حاد في الملاجئ الواقية من القنابل.

41- وكان نحو 48 000 طفل في إسرائيل نزحوا من منازلهم بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتوزعوا على مواقع مؤقتة في أنحاء البلاد. وواجهت المرافق التعليمية، ولا سيما تلك التي تخدم مجتمعات الأطفال النازحين والناجين، تحديات أثرت على الأطفال، بينها المخاوف الأمنية في المناطق المعرضة للهجمات بالصواريخ ونقص القدرة على تقديم الدعم لمعالجة الصدمات النفسية[30].

(28) انظر https://www.adalah.org/uploads/uploads/Education_Minister_Translation_12_October_2023.pdf (ترجمة غير رسمية).

(29) انظر https://www.adalah.org/en/content/view/11116.

(30) انظر https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/07f839a5-ba92-ee11-8162-005056aa4246/2_07f839a5-ba92-ee11-8162-005056aa4246_11_20461.pdf (بالعبرية).

باء- الهجمات على المواقع الدينية والثقافية

الاستيلاء على المواقع الثقافية والدينية وتدميرها في غزة

42- منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والقوات الإسرائيلية تُلحق أضراراً بالمواقع الثقافية والدينية في غزة. وحتى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تحققت من أضرار لحقت بـ 75 موقعاً في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تشمل 10 مواقع دينية و48 مبنىً ذا قيمة تاريخية و/أو فنية، وثلاثة مستودعات للممتلكات الثقافية المنقولة وستة معالم أثرية ومتحفاً واحداً وسبعة مواقع أثرية[31]. واستناداً إلى تقييم أجراه البنك الدولي في شباط/فبراير 2025 تضررت أو دُمرت نسبة 53 في المائة من المواقع التراثية[32]. وشملت تلك المواقعُ بعضَ أهم المعالم الثقافية والدينية في غزة مثل ميناء البلاخية (ميناء الأنثيدون) والمقبرة الرومانية ومتحف قصر الباشا وحمام السمرة القديم والمسجد العمري الكبير.

43- وبحسب تقدير البنك الدولي في شباط/فبراير 2025، بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالمواقع التراثية الثقافية في غزة 120 مليون دولار، والخسائر الاقتصادية لهذا القطاع 55 مليون دولار[33]؛ وبالمقارنة مع ذلك، قُدرت الأضرار الناجمة عن النزاع الذي حصل في عام 2014 بمبلغ 1,2 مليون دولار[34]. ويمثل ذلك زيادة قدرها 100 ضعف في التكلفة التقديرية للأضرار، وهو ما يعكس الارتفاع غير المسبوق في الهجمات على المواقع الثقافية والدينية في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.

44- وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، كان المسؤول عن الآثار في الإدارة المدنية التابعة لقوات الأمن الإسرائيلية أصدر توجيهات محددة للجنود الإسرائيليين العاملين في غزة، سلّط فيها الضوء على تاريخ غزة ومواقعها التراثية التي تعود إلى 500 3 سنة. وتشير تلك التوجيهات إلى أنه تم دمج المناطق الحساسة من حيث القيمة التراثية في أنظمة رسم الخرائط وتدعو، عند وجود حاجة عملياتية للتعامل مع موقع تراثي (كنيسة أو مسجد أو ميناء أو متحف، وما إلى ذلك)، إلى النظر في كيفية التقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي قد يلحق بالموقع المعني. وترد في التوجيهات أيضاً تحذيرات من النهب، ولكنها تنص على ضرورة نقل الآثار إلى عهدة المسؤول عن الآثار.

45- وإضافة إلى ذلك، وثّقت اللجنة ادعاءات بحصول أعمال نهب محتملة لقطع أثرية من قصر الباشا وفندق المتحف (الذي يضم متحفا) ومتحف جامعة الإسراء ومستودع تابع للمدرسة الفرنسية للكتاب المقدس والآثار في القدس، قام بها أفراد من قوات الأمن الإسرائيلية أو أطراف أخرى. وأفيد بأن إسرائيل نفت سرقة قطع أثرية من جامعة الإسراء والمستودع المذكور أعلاه. واستناداً إلى الأدلة المتوفرة، لم تتمكن اللجنة من تحديد ما إذا كان أيٌّ من تلك المواقع تعرّض للنهب أم لا، وهي تلاحظ أنه في المواقع التي تعرضت للهجوم قد تكون القطع الأثرية مدفونة تحت الأنقاض.

(31) جرى التحقق من وقوع أضرار إضافية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2024. انظر https://www.unesco.org/en/gaza/assessment?hub=102070.

(32) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/133c3304e29086819c1119fe8e85366b-0280012025/original/Gaza-RDNA-final-med.pdf, p. 31.

(33) المرجع نفسه.

(34) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf.

النتائج المتعلقة بالهجمات على مواقع ثقافية ودينية محددة

46- تعرضت كنيسة القديس بورفيريوس، وهي كنيسة للروم الأرثوذكس، لهجوم في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتبيَّن للجنة أنه عند نحو الساعة 11 من عشية ذلك اليوم، تعرّض موقع ملاصق لمبنى الكنيسة لقصف جوي أدى إلى تدمير مبنى في مجمّع الكنيسة وألحق أضراراً بمبنى آخر. وفي وقت الهجوم، كان نحو 450 نازحاً من مسيحيي غزة يحتمون في الكنيسة. وأفيد بأن الهجوم أدى إلى سقوط 19 قتيلاً، بينهم 8 أطفال و5 نساء، وإصابة 12 آخرين بجروح. وتحدثت اللجنة إلى أحد الشهود الذي ذكر أنه لم يتم توجيه أي تحذير. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ذكرت قوات الأمن الإسرائيلية أنها استهدفت مركز قيادة وسيطرة تابعاً لحركة حماس بالقرب من الكنيسة، مؤكدةً أنها لم تستهدف الكنيسة نفسها. ووفقاً لتحليل أجرته اللجنة، فإن حفرة الانفجار الفعلية كانت تقع في طريق جانبي على بعد نحو 20 متراً إلى الجنوب من الهدف الذي حددته قوات الأمن الإسرائيلية وعلى بعد 5 أمتار من أحد مباني الكنيسة المتضررة، ما يشير إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية قد تكون استخدمت قنبلة غير موجهة أو غير دقيقة بهامش خطأ واسع.

47- وتعرَّض الأرشيف المركزي لمدينة غزة لأضرار من جراء الحريق الذي اندلع في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وأفيد عن فقدان الوثائق الموجودة فيه، بما في ذلك وثائق تحتوي على سجلات تاريخية تعود إلى 130 سنة مضت. وبحسب تقييم اللجنة، فمن الأرجح، استناداً إلى الأدلة المتوفرة، أن تكون النيران قد أُضرمت داخل المبنى. وقد حددت اللجنة وجود قوات الأمن الإسرائيلية في وسط مدينة غزة، بما في ذلك في حي الزيتون وحي الشجاعية، في ذلك الوقت. ولم تعترف قوات الأمن الإسرائيلية باستهداف ذلك الموقع.

48- ويحوي متحف قصر الباشا، الذي بُني في القرن الثالث عشر في الحي القديم من مدينة غزة، مكتشفات أثرية من قطاع غزة. وقد تعرّض لهجومين في كانون الأول/ديسمبر 2023 بالقصف والجرافات، ما أدى إلى تدميره بشكل شبه كامل. ودُمر العديد من القطع الأثرية، في حين نُقلت أو نُهبت أخرى. وتأكدت اللجنة من وجود قوات الأمن الإسرائيلية ومركباتها في مناطق متاخمة للموقع اعتباراً من مطلع كانون الأول/ديسمبر 2023. وذكرت قوات الأمن الإسرائيلية لإحدى وسائل الإعلام أنها لم تتمكن من العثور على أي معلومات عن الهجوم.

49- وتعرّض حمام السمرة، وهو الحمام العامل الوحيد المتبقي في قطاع غزة وثاني أقدم مبنى في غزة بعد المسجد العمري الكبير، للقصف والتجريف في كانون الأول/ديسمبر 2023. وأفيد بأن قوات الأمن الإسرائيلية اعترفت بمهاجمة الحمام بذخائر دقيقة لاستهداف خلية تابعة لحماس وشبكة أنفاق داخله. ولم تتمكن اللجنة من تبيان حاجة عسكرية تستدعي تدمير المبنى بالكامل.

50- وتعرّض المسجد العمري الكبير الذي بُني في القرن الثالث عشر لهجوم في كانون الأول/ديسمبر 2023، ولأضرار جسيمة. وأفيد بأن قوات الأمن الإسرائيلية ذكرت أن الموقع كان يُستخدم من قِبل حماس للقيام بأنشطتها، وأنها عثرت على عين نفق في الموقع. وليس لدى اللجنة علم بأي أدلة تدعم هذه الادعاءات.

51- كما تعرّض مركز رشاد الشوا الثقافي في حي الرمال للقصف مرتين، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وفي أو نحو 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وإضافة إلى ذلك، دُمِّر مدخل المبنى بواسطة الجرافات. وكان المركز ملتقىً ثقافياً حيوياً في غزة تقدَّم فيه أنشطة فنية واجتماعية إلى السكان المحليين. وأبلغ أحدُ الشهود اللجنةَ بأنه لم يكن هناك أي نشاط عسكري في المركز وأن أمراً بالإخلاء صدر عن قوات الأمن الإسرائيلية قبل الهجوم. ولم تقدم قوات الأمن الإسرائيلية أي تبرير للهجوم.

وسبق للجنة أن أبلغت عن ممارسة قوات الأمن الإسرائيلية المتمثلة في مهاجمة "أهداف مكامِن القوة"، التي تحدَّد لقيمتها الرمزية من دون أن تكون لها أي ضرورة عسكرية[35]، وتشير إلى أن المركز قد يكون تعرض للهجوم في إطار هذه الممارسة، كجزء من الضربات المتعمدة خلال الفترة نفسها التي تستهدف المعالم الثقافية في الرمال.

52- وحقّقت اللجنة في حادثتي هجوم على مسجدين خلال أوقات الصلاة أديا إلى وقوع عدد كبير من الإصابات. ففي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عند نحو الساعة 6 مساءً، أثناء صلاة العشاء، أصابت غارة جوية مسجد إحياء السنة في حي الصبرة في مدينة غزة وحيّاً سكنياً محيطاً به. وتبيَّن بنتيجة تحليل اعتمدَ الاستدلالَ الرقمي الجنائي أجرته اللجنة أن الهجوم ألحق أضراراً هيكلية جسيمة بالمسجد. وكانت قوات الأمن الإسرائيلية أصدرت أمراً بإخلاء المنطقة في وقت سابق من ذلك اليوم. وأفيد عن سقوط ما لا يقل عن 109 قتلى، جميعهم من عشيرة دغمش، بينهم 13 امرأة و9 أطفال، وأكثر من 70 جريحاً. وليس لدى اللجنة علم بأي بيان صادر عن قوات الأمن الإسرائيلية حول هذا الهجوم، ولم تجد اللجنة أي مؤشر على وجود نشاط عسكري في الموقع.

53- وفي 10 آب/أغسطس 2024، هاجمت قوات الأمن الإسرائيلية مسجد سعد الغفري الكائن في مجمَّع مشترك مع مدرسة التابعين في حي الدرج وسط قطاع غزة، والذي كان يأوي نازحين. وقد وقع الهجوم عند الساعة الرابعة صباحاً، أثناء صلاة الفجر، وتسبب في أضرار جسيمة في الطابق الأرضي من المبنى وأدى إلى سقوط ما لا يقل عن 90 قتيلاً بينهم 11 طفلاً و6 نساء.

54- وذكرت قوات الأمن الإسرائيلية أنها هاجمت إرهابيين يعملون في مركز قيادة وسيطرة تابع لحماس موجود داخل مسجد في مجمع مدارس التابعين. كما حدد البيان 19 عضواً مزعوماً من حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني بين الذين قُتلوا في الهجوم. وفي بيان لاحق، صدر في 12 آب/أغسطس 2024، حُددت هوية 12 مقاتلاً مزعوماً إضافياً، ما رفع العدد الإجمالي إلى 31. وبحسب منظمة Airwars التي ترصد الأضرار التي تلحق بالمدنيين في النزاعات، فإن ثلاثة من الأسماء التي نشرتها قوات الأمن الإسرائيلية كان سبق الإعلان عن قتلهم في هجمات سابقة. وقد نفت حماس وجود مسلحين في مجمَّع المدارس. وتقييم اللجنة هو أن ذخائر دقيقة التوجيه قد استُخدمت في هذا الهجوم، إلى جانب رؤوس حربية زنة كل منها 250 رطلاً (113 كلغ)، وهي رؤوس حربية صغيرة نسبياً.

الاستيلاء على المواقع الثقافية والدينية

55- استولت قوات الأمن الإسرائيلية على فندق المتحف واستخدمته وألحقت أضراراً جسيمة بالموقع وبالآثار الموجودة فيه. وقبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان الموقع يعرض مجموعة خاصة من الآثار الغزاوية. وقد استولت قوات الأمن الإسرائيلية على الموقع قبل كانون الأول/ديسمبر 2023 ورفعت علَم وحدةٍ من قوات الأمن الإسرائيلية داخل المبنى يحمل شعارَ اللواء 261 (احتياط). وأظهرت لقطات أُخذت في شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2024 الأضرار الجسيمة التي لحقت بالمبنى وبمحتوياته نتيجة أعمال التجريف والحريق. ويبدو أن مسجد الخالدي المقابل للفندق دُمّر بالكامل. ولم تقدم قوات الأمن الإسرائيلية أي مبرر لتلك الأعمال.

(35) "Detailed findings on the military operations and attacks carried out in the Occupied Palestinian Territory from 7 October to 31 December 2023", paras. 158–160.

الهجمات على المساجد في الضفة الغربية

56- شنت قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنون أيضاً هجمات على المواقع الدينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. فقد استُهدف مسجد الأنصار في جنين وتضرر بشدة من جراء غارة جوية في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأشارت قوات الأمن الإسرائيلية إلى المسجد على أنه "مجمَّع إرهابي" يأوي "خلية إرهابية"، وعرضت صوراً فوتوغرافية ومقاطع فيديو لأسلحة زُعمَ العثور عليها في الموقع. ولم تتمكن اللجنة من التحقق من تلك المزاعم بشكل مستقل.

57- وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، أفيد بأن مستوطنين كتبوا عبارات مسيئة على حائط مسجد في قرية مردا شمال الضفة الغربية. وأفيد بأن جهاز الأمن العام والشرطة الإسرائيليين أعلنا فتح تحقيق في تلك الأعمال؛ ولم تُعرف حتى تاريخه نتائج التحقيقات.

58- وإضافة إلى ذلك، أحرق المستوطنون مسجداً في 2 شباط/فبراير 2025 في قرية بدو المعرجات البدوية بالقرب من أريحا. ولا علم لدى اللجنة بأي عمليات توقيف قامت بها السلطات الإسرائيلية في هذه القضية. وكانت هذه الحادثة هي الأحدث في سلسلة من الهجمات العنيفة التي شنها المستوطنون على قرية المعرجات، حيث استهدفوا المرافق الدينية والتعليمية؛ ولم تتخذ السلطات الإسرائيلية أي إجراء لمنع هذه الهجمات (انظر أيضاً الفقرة 35 أعلاه).

الاستيلاء على المواقع الثقافية والدينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

59- وثّقت اللجنة العديد من الحوادث التي قام فيها المسؤولون الإسرائيليون بما يلي: الاستيلاء، أو السماح للمستوطنين بالاستيلاء، على مواقع التراث الثقافي؛ التنقيب في هذه المواقع وتطويرها وتوسيعها لأغراض سياحية، شملت مواقع تحوي قطعاً أثرية تمثل ثقافات وحِقباً تاريخية مختلفة، مع استبعاد التاريخ غير اليهودي؛ وحظر وصول الفلسطينيين إلى هذه المواقع أو التضييق بشدة على وصولهم إليها. وفي بعض الحالات، أدت أعمال التنقيب عن الآثار التي وُصفت بأنها "حفريات إنقاذ" إلى قيام السلطات الإسرائيلية لاحقاً بافتتاح مواقع سياحية.

60- وبرر المسؤولون الإسرائيليون أفعالهم باتهام كلٍ من الفلسطينيين بسرقة القطع الأثرية والسلطة الفلسطينية بإساءة إدارة مواقع التراث الثقافي اليهودي وإهمالها. ومع أن المنظمات الإسرائيلية التي تُعنى بحقوق الإنسان والآثار اعترفت بسرقة المواقع وإهمالها، فإنها أكدت أيضاً أن هذه المشكلة تطال المواقع اليهودية وغير اليهودية، ويتورط فيها جناة إسرائيليون وفلسطينيون. كما قدمت أمثلة على المواقع التي عملت فيها جماعات فلسطينية والسلطة الفلسطينية على حفظها وصيانتها، مع الإشارة إلى التحديات التي يواجهها الفلسطينيون في حماية المواقع بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي.

ضلوع المستوطنين والتوسع الاستيطاني

61- في عامي 2022 و2023، سمحت الحكومة الإسرائيلية بإقامة بؤرة استيطانية غير قانونية على أراضٍ فلسطينية تقع داخل مصاطب بتير القديمة، غرب بيت لحم؛ والمصاطب الحجرية مدرجة في قائمة التراث العالمي وقائمة التراث العالمي المعرض للخطر. وفي حزيران/يونيه 2024، قررت الحكومة إقامة مستوطنة جديدة في قلب هذا الموقع، هي مستوطنة "حلاتس"، أفيد بأن الغرض منها هو ربط مستوطنة غوش إتسيون بالقدس وقطع التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية. وفي شباط/فبراير 2025، انتقلت عشرات الأسر الإسرائيلية إلى منشآت استُحدثت في الموقع.

62- واستولى المستوطنون بشكل غير قانوني على عين النبي عنير، الواقعة غرب رام الله، وقاموا بحفرها وتطويرها وتسويقها كموقع سياحي. وكان الموقع، الذي يقع في أرض فلسطينية خاصة، في السابق موقعاً للحج والصلاة والتجمعات للفلسطينيين، الذين فقدوا إمكانية الوصول إليه خوفاً من مضايقات المستوطنين وقوات الأمن الإسرائيلية. وفي شباط/فبراير 2023، قررت الحكومة الإسرائيلية توسيع البؤرة الاستيطانية القريبة من مستوطنة "زيت رعنان"، حيث سمحت ببناء نحو 200 وحدة سكنية ستحيط بالموقع بشكل أساسي، ما يشير إلى فرض مزيد من القيود على الفلسطينيين الراغبين في الوصول إلى العين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، أمرت المحكمة العليا في إسرائيل بأن تُزال، في غضون ستة أشهر، المنشآت الاستيطانية المستحدثة عند النبع. وحتى نيسان/أبريل 2025، لم تكن هذه المنشآت قد أزيلت.

63- وقامت إسرائيل بخطوات متزايدة بهدف الاستيلاء على مواقع ذات أهمية تاريخية يهودية وغير يهودية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بينها مناطق تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وتوسيعها وتطويرها لأغراض سياحية.

64- وفي أيار/مايو 2023، خصصت الحكومة الإسرائيلية 32 مليون شيكل جديد (نحو 8,9 ملايين دولار) لتطوير موقع أثري في سبسطية. وكان الموقع عاصمة مملكة إسرائيل التوراتية في القرنين الثامن والتاسع قبل الميلاد، وهو يحوي قطعاً أثرية من العصر الحديدي والحقبات الهلينية والرومانية والبيزنطية والصليبية والإسلامية. ويشمل التطوير المقرر الذي روجت له الحركة الاستيطانية شق طريق التفافي حول قرية سبسطية الفلسطينية المجاورة، وتشييد سياج يفصل الموقع الأثري الواقع في المنطقة جيم عن القرية والمرافق السياحية الأخرى الواقعة في المنطقة باء. وقد اتُخذت هذه التدابير مع أن فلسطينيين من القرية كانوا يشاركون منذ سنوات عدة في ترميم وحفظ القطع الأثرية الإسلامية والمسيحية في الموقع الأثري وإدارة الأنشطة السياحية والتعليمية المحيطة بالموقع. إن هذا المشروع الجديد لن يعزل الفلسطينيين عن الموقع فحسب، بل سيطور أيضاً الموقع للتركيز على التاريخ اليهودي حصراً، مهمّشاً التراث الثقافي الآخر، بما في ذلك الروابط التاريخية الفلسطينية.

65- وتُستخدم الحاجة المزعومة إلى حماية المواقع التراثية لعقود كذريعة لتهجير الفلسطينيين. ففي عام 1986، وفي أعقاب اكتشاف كنيس قديم في سوسيا في تلال جنوب الخليل، أعلنت إسرائيل المنطقةَ موقعاً أثرياً وطردت أفراد الجماعات الرعوية الفلسطينية. وانتقلت تلك الجماعات إلى خربة سوسيا، وهو موقع قريب من أراضيها الزراعية، وهي ما زالت تعاني بشكل مستمر من المضايقات والعنف من قبل المستوطنين، وتتعرض للتهديد بأوامر الهدم التي تستهدف المباني المؤقتة التي أقامتها. ويُمنع على هؤلاء السكان الوصول إلى الموقع الأثري الذي يديره المستوطنون حالياً والذي يركز على التراث اليهودي حصراً، في تجاهلٍ لوجود وتاريخ الجماعات التي عاشت في الموقع خلال الفترات الإسلامية.

66- وقد لوحظت دينامية مماثلة في حي سلوان الفلسطيني في القدس الشرقية. فعندما أُعلنَ عن المتنزه الوطني لأسوار القدس في عام 1974، كان الحي محاطاً بشكل أساسي بالمنتزه. وقد اعترف الخبراء بموقع "مدينة داوود" التراثي والأثري الذي يقع في قلب قرية سلوان كموقع يحوي قطعاً أثرية تمثل العديد من الثقافات التي تعود إلى 000 7 سنة خلت. ورغم التاريخ الغني والمتنوع للموقع، فإن السردية التي تُعرض في موقع مدينة داود لا تركز إلا على التاريخ اليهودي للموقع (خصوصاً على فترة مملكة يهودا في القرن العاشر قبل الميلاد وفترة الهيكل الثاني)، في تجاهل لسائر الفترات والثقافات.

67- ومنذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تعاقدت هيئة الطبيعة والحدائق في إسرائيل مع منظمة إلعاد، وهي منظمة استيطانية، بغية إدارة الموقع وتوسيعه وتطويره، بما في ذلك إجراء حفريات أثرية. والهدف المعلَن لإلعاد ونشاطها الأساسي هو ترسيخ وجود المستوطنات في القدس الشرقية. وهي ما برحت تعمل على توسيع رقعة الاستيطان اليهودي داخل قرية سلوان منذ ثمانينات القرن الماضي بدعم من الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك عبر مصادرة الأراضي والاستيلاء على منازل الفلسطينيين وطرد العائلات الفلسطينية باستخدام القوانين الإسرائيلية المعمول بها، مثل قانون أملاك الغائبين.

وفي عام 2024، هدمت إسرائيل 24 منزلاً خاصاً ومركزاً مجتمعياً فلسطينياً تمهيداً لإنشاء مجمَّع جديد داخل مدينة داوود ومنتزه سياحي باسم حديقة الملك. وفي موازاة ذلك، "شرّعت" السلطات الإسرائيلية بمفعول رجعي مركزاً مجاوراً مخصصاً للزوار بنته منظمة إلعاد.

68- وبات إنشاء وتوسيع المواقع التراثية اليهودية الحصرية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، شكلاً آخر من أشكال الاستيطان والضم الذي يقصي الفلسطينيين من خلال الحد من وصولهم إلى أرضهم وعدم الاعتراف بعلاقتهم بتراث الأرض وتاريخها. إن تقييم اللجنة، استناداً إلى الحالات التي وثّقتها، هو أن إسرائيل تستخدم التراث الثقافي كوسيلة ضغط تحقيقاً لمطالبها الإقليمية في الضفة الغربية المحتلة، إضافة إلى توسيع المستوطنات بهدف تأمين التواصُل الجغرافي لأراضي المستوطنات اليهودية. وباتت السلطات الإسرائيلية تلجأ إلى أسلوب آخر يتمثل في إبراز وتكريس سردية الارتباط التاريخي الحصري لليهود بالأرض والانتماء إليها ومحو أي سردية أخرى أو علاقات سابقة.

69- ومنذ عام 1967، تقوم السلطات الإسرائيلية بحفريات في مواقع أثرية في الضفة الغربية من خلال المسؤول عن الآثار في الإدارة المدنية، يعرَّف معظمها بأنها "حفريات إنقاذ". وحُوِّل العديد من المواقع بعد ذلك إلى مناطق جذب سياحي، وأُخذت القطع الأثرية التي عُثر عليها ونُقلت إلى إسرائيل، وعُرض بعضها في المتاحف الإسرائيلية. وفي كانون الثاني/يناير 2023، نُقلت مجمل المسؤولية عن إدارة المواقع الأثرية في الضفة الغربية من القائد العسكري لقوات الأمن الإسرائيلية، تحت إشراف وزير الدفاع، إلى وزارة التراث المدنية. وفي 10 تموز/يوليه 2024، وافق الكنيست مبدئياً على تعديل لقانون هيئة الآثار يسمح لهيئة الآثار الإسرائيلية بالعمل مباشرة في الضفة الغربية، لتحل بذلك محل المسؤول عن الآثار.

70- وترافقت هذه السياسات مع تصريحات علنية من ساسة إسرائيليين ترفض فكرة وجود الشعب الفلسطيني والروابط التاريخية للفلسطينيين بالأرض. ففي 18 تموز/يوليه 2024 مثلاً قال وزير المال والوزير في وزارة الدفاع بتسلئيل سموتريتش إنه لا يمكن إقامة دولة فلسطينية لأنه لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني، وإنه لم يكن هناك تاريخياً دولة كهذه[36]. وفي اجتماع للكنيست في 19 آذار/مارس 2024، قالت وزيرة الاستيطان والبعثات القومية أوريت ستروك إن الأرض، بما فيها قطاع غزة، هي أرض شعب إسرائيل، قائلةً: "لا يوجد شعب فلسطيني، لا يوجد شيء من هذا القبيل"[37].

الهجمات على قطاع التعليم في المواقع الدينية والثقافية في القدس الشرقية والتدخل فيه

71- تشير أبحاث اللجنة إلى أن إسرائيل كانت تحترم إلى حد كبير حتى تسعينات القرن الماضي الوضع القائم[38] في الحرم الشريف/جبل الهيكل[39]، الذي تتولى الأوقافُ الأردنية بموجبه المسؤوليةَ عن إدارة الموقع. ولكن، منذ ذلك الحين، ازدادت حوادث العنف والاضطرابات التي نجمت عن الإجراءات الإسرائيلية التي اعتُبر بعضها عاملاً يقوض "الوضع القائم"؛ وشملت تلك الإجراءاتُ الحفريات أو أعمالَ الترميم، وزيارات الساسة الإسرائيليين، ومسيرات إحياء يوم القدس، وتهديدات أو أعمال من قبل الجماعات اليهودية المتطرفة لتقديم قرابين حيوانية، وزيادة عدد المستوطنين المسموح لهم بدخول الموقع والصلاة فيه،

(36) انظر https://www.facebook.com/watch/?v=1659620148186709 (بالعبرية).

(37) انظر https://x.com/KnessetT/status/1770007158941258143?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed%7Ctwterm%5E1770007158941258143%7Ctwgr%5E8b332c724457010554e8cb84cea11a093c5fcf05%7Ctwcon%5Es1_c10&ref_url=https%3A%2F%2Fwww.knesset.tv%2Fspecial-event%2F28323%2F65198%2F (بالعبرية).

(38) يشير مصطلح "الوضع الراهن" إلى ترتيب راسخ متّبع لإدارة الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم، بما في ذلك إدارة المسجد الأقصى من قبل الأوقاف الأردنية.

(39) تستخدم اللجنة المصطلحين للإشارة إلى الموقع بما يعكس قدسيته وأهميته الثقافية والتاريخية للديانتين.

وتشـديد القيود الأمنية التي يُنظر إليها على أنها غير مبررة، والمظاهرات التي تؤدي إلى أعمال عنف من قبل الشـرطة ونشـوب صـدامات. كما كان العديد من هذه الحوادث بمثابة شـرارة لتصـعيدٍ أوسـع للأعمال العدائية التي شملت مناطق أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، ولا سيما زيارة عضو الكنيست آنذاك أرييل شـارون في تشـرين الأول/أكتوبر 2000 التي أشـعلت شـرارة الانتفاضـة الثانية، وأعمال العنف التي وقعت في نيسـان/أبريل 2021 في الحرم الشـريف/جبل الهيكل التي سـاهمت في تصـعيد الأعمال العدائية في قطاع غزة وأماكن أخرى في أيار/مايو 2021.

72- وهذا الوضـع آخذٌ في التفاقم منذ تشـرين الأول/أكتوبر 2023. فالمصـلون الفلسـطينيون الراغبون في دخول الحرم الشريف/جبل الهيكل باتوا عرضة لإجراءات تفتيش أمني متشددة ونقاط تفتيش ومضايقات واعتداءات، كما تطبق السـلطات الإسـرائيلية معايير مرتبطة بالعمر والجنس ومكان الإقامة لحصـر عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالدخول. كما استُهدفت شخصيات دينية فلسطينية بشكل فردي. وتلقت اللجنة معلومات تفيد بأن أحد الزعماء الدينيين تعرض للتهديد والاعتقال بعد 7 تشـرين الأول/أكتوبر بفترة وجيزة بسبب خطبة ألقاها في المسـجد. وأفيدَ بأن آخرين، بينهم عاملون في الوقف، تعرضـوا للمضـايقات والتهديد بالاعتقال ومُنعوا من دخول الموقع. وفي الوقت نفسـه، سُـمح لليهود المتطرفين والسـياسـيين اليمينيين (بمن فيهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير) في مناسبات متعددة بدخول الموقع بمواكبة الشرطة والصـلاة والتسبب في الاستفزاز رغم الحظر المفروض منذ فترة طويلة على صـلاة اليهود في الحرم الشريف/جبل الهيكل (باستثناء الحائط الغربي)، الذي فرضته السلطات الإسرائيلية.

73- وإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة معلومات تشير إلى تعرُّض الزعماء المسيحيين والأماكن المقدسة في القدس الشـرقية لاعتداءات وتخريب متزايدين من قبل الجماعات الإسـرائيلية المتطرفة في السـنوات الأخيرة. وقد وثّقت إحدى المنظمات التي ترصـد هذه القضـايا أكثر من 50 اعتداء على المسـيحيين بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الأول/ديسمبر 2024. وقد استمرت هذه الحوادث رغم بعض الإدانات الصـادرة عن قادة يهود ومسـؤولين حكوميين إسـرائيليين والإجراءات المحدودة التي اتخذتها الشـرطة لتوقيف الجناة.

74- كما وثّقت اللجنة تقارير عن حصول مداهمات وعمليات إغلاق واعتقالات استهدفت العاملين في المؤسسات الثقافية في القدس الشرقية بهدف الحد من التعبير عن الثقافة الفلسطينية وتقييد حرية التعبير[40]. ومن هذه المؤسـسـات معهد إدوارد سـعيد الوطني للموسـيقى ومركز يبوس الثقافي ومسـرح الحكواتي. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2025، داهمت الشرطة الإسرائيلية المكتبة العلمية في شارع صلاح الدين واعتقلت أصحابها الفلسطينيين وصادرت كتباً "يشتبه في أنها تحريضية".

الهجمات على المواقع الثقافية في إسرائيل

75- وثّقت اللجنة اعتداءين على مواقع ثقافية في إسـرائيل نفذتهما جماعات مسـلحة فلسـطينية في 7 تشـرين الأول/أكتوبر 2023 وبعده. وفي أحد الحادثين، أفيد عن إحراق وتدمير معرض فني في كيبوتز بئيري في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي الحادثة الثانية، سقط صاروخ على متحف في كيبوتز ياد موردخاي في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

(40) انظر أيضـاً ورقة غرفة اجتماعات اللجنة المعنونة: "Detailed findings on attacks and restrictions on and harassment of civil society actors, by all duty bearers"، المتاحة عبر الرابط https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-israel/index.

ثالثاً- التحليل القانوني والاستنتاجات

الهجمات على المرافق التعليمية

76- ما برحت الهجمات الإسرائيلية على غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 تدمّر النظام التعليمي بشكل فعلي مع ما ترتب على ذلك من تداعيات ضارة بالغة طويلة الأجل على الأطفال والشباب في غزة وعلى هوية الشعب الفلسطيني كمجموعة. وألحقت الهجمات الإسرائيلية أضراراً بأكثر من 70 في المائة من المباني المدرسية في غزة وخلقت ظروفاً أصبح فيها تعليم الأطفال مستحيلاً. ولا يتلقى أكثر من 000 658 طفل في غزة أي تعليم منذ 18 شهراً.

77- وتعرضت المنشآت التعليمية في غزة لهجمات بوسائل متنوعة، بما في ذلك الغارات الجوية والقصف والحرق وعمليات التدمير المنظَّم. وأصدرت قوات الأمن الإسرائيلية مراراً بيانات تشير إلى المواقع التي تعرضت للهجوم على أنها "مرافق تعليمية سابقة"، في محاولة على الأرجح لتبرئة تلك القوات من التبعات الناجمة عن شن هجمات على المرافق التعليمية، وهي مواقع محمية بموجب القانون الدولي.

78- ووجّهت قوات الأمن الإسرائيلية ضربات جوية ضد عشرات المرافق التعليمية، من دون إنذار مسبق أو بتوجيه إنذار مسبق غير كافٍ، رغم وجود مدنيين داخل بعض المرافق عند وقوع الهجمات. وتشير الأعداد المرتفعة من الضحايا المدنيين الذين سقطوا جراء هذه الهجمات إلى أنه حتى لو كانت هذه الهجمات قد نُفذت بعد إصدار قوات الأمن الإسرائيلية أوامر بالإخلاء وكانت موجهة نحو هدف عسكري مشروع، فإن العديد منها أدى إلى إلحاق أضرار غير متناسبة بالمدنيين. وكان ينبغي للقوات الإسرائيلية أن تتوقع بشكل معقول أن الضربات الجوية على المدارس التي تحولت إلى ملاجئ تأوي آلاف الأسر النازحة ستلحق ضرراً بأعداد كبيرة من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وأن كل هذه الضربات الجوية التي تستهدف مباني المدارس ستُلحق ضرراً مفرطاً وغير متناسب وغير ضروري بالأعيان المدنية المشمولة بالحماية، نظراً إلى وسائل الحرب المستخدمة.

79- وفي الحوادث التي حققت فيها اللجنة والتي تسببت في وقوع إصابات في صفوف المدنيين، خلصت اللجنة إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية ارتكبت جرائم حرب تتمثل في: (أ) توجيه هجمات ضد المدنيين؛ (ب) القتل العمد (حيث قُتل مدنيون بسبب الهجمات)؛ و(ج) تعمُّد شن هجوم مع العلم بأن هذا الهجوم سيوقع خسائر تبَعية في الأرواح أو إصابات بين المدنيين ستكون مفرطة بشكلٍ واضح قياساً إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقعة المباشرة والملموسة. وعلاوة على ذلك، تخلص اللجنة إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية، بقتلها مدنيين لجأوا إلى المدارس، ارتكبت جريمة ضد الإنسانية تتمثل في الإبادة.

80- ووثّقت اللجنة حوادث عدة قامت فيها قوات الأمن الإسرائيلية بحرق أو هدم مدارس، كان العديد منها خالياً في ذلك الوقت، وترى اللجنة أن هذا السلوك كان متعمداً وغير ضروري ويشكل انتهاكاً لمبادئ الضرورة والتمييز والاحتياط والتناسب بموجب القانون الدولي الإنساني. ومن حالات الهدم القليلة التي اعترفت بها قوات الأمن الإسرائيلية، لم تجد اللجنة سوى حالة واحدة، هي حالة جامعة الإسراء، التي أعلنت فيها قوات الأمن الإسرائيلية أن التحقيق جارٍ في عملية الهدم هذه، الأمر الذي يثير مخاوف جدية بشأن المحاسبة على هذه الأعمال. وتُظهر تصريحات الجنود الضالعين في هذه الأعمال نية واضحة للانتقام من هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على إسرائيل، وإنزال عقاب جماعي بالسكان المدنيين والتسبب في دمار فظيع. وترى اللجنة أن هذه الأعمال تدل على نية قوات الأمن الإسرائيلية تدمير هذه المرافق لأنها بالضبط مرافق تعليمية، وتقليص إمكانية وصول الفلسطينيين إلى البنية التحتية المدنية الضرورية، ولا سيما التعليم، على المدى الطويل. وتبيَّن للجنة سابقاً أن إسرائيل تنفّذ سياسة منسَّقة لتدمير نظام الرعاية الصحية في غزة.

81- وعثرت اللجنة على أدلة هامة على أن قوات الأمن الإسرائيلية استولت على مرافق تعليمية واستخدمتها كقواعد عسكرية أو مناطق انطلاق للأعمال العسكرية، ووجدت حالة واحدة استخدم فيها الجناح العسكري لحركة حماس مدرسة لأغراض عسكرية. وتشدد اللجنة على أن هذا السلوك ينتهك أحكام القانون الدولي الإنساني العرفي الذي يلزم الأطراف في أي نزاع بالتمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية.

82- إن تدمير النظام التعليمي في غزة هو عنصر واحد في سلسلة متصلة من الأضرار التي لحقت بالمرافق التعليمية والعاملين في مجال التعليم في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعاني النظام التعليمي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من تزايد العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية ومن المضايقات التي يتعرض لها الطلاب، ونقاط التفتيش، وعمليات الهدم واعتداءات المستوطنين، التي تطال أكثر من 000 806 طالب وطالبة. وفي الآونة الأخيرة، هُجِّر نحو 000 40 فلسطيني ما أعاق بشدة حق الأطفال في التعليم. ولم تتخذ إسرائيل أي إجراء يُذكر لمنع أو محاكمة المستوطنين الذين استهدفوا عمداً المرافق التعليمية لإرهاب السكان المحليين وإجبارهم على مغادرة منازلهم.

83- ومع أنه قد يجوز لسلطة احتلال أن تُخضع سكان أراض تحتلها لأحكام ضرورية لضمان أمنها، فإن اللجنة تؤكد من جديد أنه يجب النظر في الشواغل الأمنية لإسرائيل والعمليات العسكرية اللاحقة في سياق الاحتلال غير القانوني والنشاط الاستيطاني[41]. وترى اللجنة أن العمليات العسكرية المتزايدة التي تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والقبول الضمني لإسرائيل بعنف المستوطنين هناك، يشكلان انتهاكاً لالتزام إسرائيل بضمان سلامة السكان الواقعين تحت الاحتلال. فهذه الأعمال هي انعكاس للعمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل في غزة، بما في ذلك الأعمال التي تلحق ضرراً بالنظام التعليمي.

84- لقد كان لتدمير النظام التعليمي في غزة وإضعاف النظام التعليمي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام آثار خطيرة على حياة الشباب وهو سيؤدي إلى تراجع تعليمهم لسنوات. وسيؤثر هذا الوضع بدوره على التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة ككل، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الأمر الذي يقوض حق الفلسطينيين الأوسع في تقرير المصير ويوسع نطاق الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

85- وفي إسرائيل، تستهدف السلطات الإسرائيلية بشكل متزايد العاملين في مجال التعليم والطلاب، ومعظمهم من الإناث، الذين أعربوا عن قلقهم أو آرائهم بشأن هجمات حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أو الهجمات الإسرائيلية في غزة، ما أدى إلى مضايقة العاملين والطلاب أو فصلهم أو إيقافهم عن العمل وفي بعض الحالات إلى توقيفهم واحتجازهم بشكلٍ مهين. وتشكل هذه الأفعال انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في اعتناق الآراء وحرية التعبير والحق في التعليم. واستهدفت السلطات الإسرائيلية المربيات والطالبات بهدف ردع النساء عن التحرك الناشط في الأماكن العامة، وهو ما يشكل انتهاكاً لحقوق النساء والفتيات المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(41) A/77/328، الفقرة 79.

86- وتناولت اللجنة في تقارير سابقة[42] قتل وخطف أطفال إسرائيليين على يد الجماعات الفلسطينية المسلحة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مشيرة إلى أن الأطفال الإسرائيليين تعرضوا لسوء المعاملة البدينة والعاطفية خلال الهجوم وكرهائن في غزة. وخلصت اللجنة إلى أن هذه الأفعال تشكل جرائم حرب وانتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا تزال الصدمة الهائلة من ذلك اليوم، المقترنة بالنزوح وتوقف التعليم وانعدام الأمن، تؤثر على الأطفال الإسرائيليين بطرق عدة بما فيها من خلال الإجهاد الناجم عن صدمة عصبية الذي لم تتم معالجته.

الهجمات على المواقع الثقافية والدينية

87- ما برحت قوات الأمن الإسرائيلية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 تلحِق أضراراً بأكثر من نصف المواقع الدينية والثقافية في قطاع غزة في إطار حملتها الأوسع نطاقاً لتدمير الأهداف المدنية والبنية التحتية. وقد امتدت هذه الهجمات لتشمل كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مستهدفةً المواقع والشخصيات الدينية والثقافية الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. إن للأضرار التي تلحق بالمباني التاريخية والمعالم وغيرها من التراث الملموس تأثيراً متعاقباً وهي تؤثر بعمق على العناصر الثقافية غير الملموسة، مثل الممارسات الدينية والثقافية والذكريات والتاريخ. ويشير العدد الهائل من المواقع التي تعرضت لهجمات إلى تجاهلٍ واضح للمعتقدات الدينية للشعب الفلسطيني ولثقافته وتراثه كما أنه يقوض ثقافة الشعب الفلسطيني وهويته.

88- وتشكل كل المواقع الثقافية والدينية العشرة في غزة التي حققت فيها اللجنة أعياناً مدنية بموجب القانون الدولي الإنساني وممتلكات ثقافية بموجب اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، التي إسرائيل طرف فيها. وفي أربعة من الحوادث العشرة التي حققت فيها اللجنة، وهي تلك المتعلقة بالمسجد العمري الكبير، وحمام السمرة، ومسجد سعد الغفري وجامعة الإسراء، بما في ذلك متحفها، أفادت قوات الأمن الإسرائيلية بأنها استهدفت هدفاً عسكرياً يقع داخل الموقع، ولكنها لم تقدم أي دليل يمكن للجنة التثبت منه. وقد تعرضت المواقع الأربعة جميعها لدمار هائل. وتشير اللجنة إلى أنه بالنظر إلى الظروف السائدة، حتى وجود هدف عسكري مشروع، تذرعت به قوات الأمن الإسرائيلية، ما كان ليبرر الأضرار والدمار الناجمين عن هذه الهجمات، الأمر الذي يجعلها أضراراً غير متناسبة.

89- وتخلص اللجنة إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية كانت على علم أو كان يجب أن تكون على علم بمواقع وأهمية المواقع الثقافية البارزة في غزة، وكان ينبغي لها أن تخطط عملياتها العسكرية بهدف تجنب إلحاق ضرر بها. وتبيَّن للجنة في ما يتعلق بكل المواقع الثقافية التي جرى التحقيق فيها أن قوات الأمن الإسرائيلية لم تبدِ اهتماماً خاصاً لتجنُّب إلحاق ضرر بتلك المواقع ومحتوياتها ولحمايتها. وعلاوة على ذلك، وفي غالبية الحالات التي حققت فيها اللجنة، لا سيما تلك التي تنطوي على عمليات هدم باستخدام المتفجرات والجرافات، ارتكبت قوات الأمن الإسرائيلية جرائم حرب، بينها: (أ) تعمُّد توجيه الهجمات ضد مبانٍ مخصصة للمعالم الدينية التاريخية؛ (ب) تعمُّد شن هجمات مع علمها بأن تلك الهجمات ستلحق ضرراً بأعيان مدنية سيكون مفرطاً قياساً إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقعة المباشرة والملموسة؛ (ج) تدمير واسع النطاق للممتلكات لا تبرره الضرورة العسكرية؛ و(د) تدمير ممتلكات العدو من دون مبرر يستوجب هذا التدمير.

(42) انظر A/HRC/56/26 وA/79/232. انظر أيضاً ورقة غرفة اجتماعات اللجنة المعنونة: the Commission's conference room paper entitled: "Detailed findings on attacks carried out on and after 7 October 2023 in Israel".

90- وقد استهدفت ثلاث من الهجمات التي حققت فيها اللجنة مواقعَ دينية في غزة كانت بمثابة أماكن للصلاة وملجأ للنازحين، هي: كنيسة القديس برفيريوس، ومسجد إحياء السنة ومسجد سعد الغفري. وأدت هذه الهجمات مجتمعة إلى سقوط أكثر من 200 قتيل، بينهم العديد من النساء والأطفال. وبالنسبة إلى الهجمات على المسجدين، تستنتج اللجنة، على أسس معقولة، أن قوات الأمن الإسرائيلية ألحقت بهما أضراراً غير متناسبة عمداً مع علمها بوجود مدنيين داخلهما وأن إلحاق الأذى بهم سيكون نتيجة محتملة. وتخلص اللجنة إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية ارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجمات ضد المدنيين وأن سلوك قوات الأمن الإسرائيلية يرقى إلى جريمة حرب هي القتل العمد.

91- وفي ما يتعلق بالهجوم على الكنيسة، الذي خلصت اللجنة إلى أنه كان نتيجة لأضرار جانبية من المحتمل أن تكون ناجمة عن خطأ في الاستهداف، كان ينبغي لقوات الأمن الإسرائيلية استخدام أساليب حرب تأخذ في الاعتبار قرب الكنيسة من الهدف المقصود والخطر الذي كان يتهدد المدنيين الذين كانوا يحتمون داخلها. وتبيَّن للجنة أن قوات الأمن الإسرائيلية ارتكبت جريمة حرب هي تعمُّد شن هجمات مع علمها بأن تلك الهجمات ستلحق ضرراً بأعيان مدنية سيكون مفرطاً قياساً إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقعة المباشرة والملموسة.

92- وخلصت اللجنة في وقت سابق إلى أن أركان الجرائم ضد الإنسانية قد ثبتت في الهجمات والعمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في غزة[43]. وعلى هذا الأساس، تخلص اللجنة إلى أن سلوك قوات الأمن الإسرائيلية الذي تسبب سقوط قتلى من المدنيين في المسجدين المذكورين أعلاه كان جزءاً من هجوم واسع النطاق وممنهَج موجه ضد السكان المدنيين في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأن قوات الأمن الإسرائيلية ارتكبت جريمة ضد الإنسانية هي جريمة الإبادة.

93- وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، استولت السلطات الإسرائيلية على مواقع للتراث الثقافي تمثل الثقافات الفلسطينية واليهودية وغيرها من الثقافات، وطورتها واستفادت منها، وشردت الفلسطينيين من تلك المواقع، ومنعت الفلسطينيين من الوصول إلى هذه المواقع أو فرضت قيوداً صارمة على وصولهم إليها. وترى اللجنة أن هذه الأعمال ترقى إلى مستوى انتهاك للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في التمتع بثقافته وحرية الدين والمعتقد. وترى اللجنة أن الحفريات الأثرية التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية تحت ستار "حفريات الإنقاذ" التي تؤدي إلى إنشاء مناطق جذب سياحي هي أعمال غير قانونية بموجب اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح. وعلاوة على ذلك، فإن تحويل إسرائيل مواقع أثرية إلى مناطق جذب سياحي يشكل عملية استيلاء محظورة بموجب تلك الاتفاقية. كما تنطوي هذه الأعمال على أنشطة استيطانية غير قانونية في تحدٍ صارخ للقانون الدولي الإنساني وفي تعارضٍ مع قرارات الأمم المتحدة المتعددة وفتوى محكمة العدل الدولية لعام 2024.

94- وترى اللجنة أن التعديل التشريعي المقترح لنقل المسؤولية عن المواقع الثقافية والأثرية في الضفة الغربية إلى هيئة الآثار الإسرائيلية يشكل عملاً واضحاً من أعمال الضم غير القانوني. ويشير التقرير إلى أن طمس التاريخ واستغلال علم الآثار، وكذلك الإجراءات التي يُزعم أنها تهدف إلى صون المواقع الأثرية المتعلقة بالتراث اليهودي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تخفي مخططاً كامناً للتوسع الاستيطاني والضم غير القانوني.

(43) A/HRC/56/26، الفقرة 84.

95- وأدت عمليات التوغل المسلحة المتكررة وغيرها من الأعمال الهادفة إلى استفزاز ومضايقة المصلين والشخصيات الدينية في الحرم الشريف/جبل الهيكل في القدس الشرقية إلى فرض قيود صارمة على حرية الدين، وأشعلت في مناسبات عدة نزاعاً أوسع نطاقاً. ومع أن بعض الإجراءات التي اتخذتها قوات الأمن الإسرائيلية في الموقع قد تكون مرتبطة بمبررات أمنية، فإنه ينبغي النظر إليها في السياق الأوسع للاحتلال غير القانوني والنشاط الاستيطاني ودعم المستوطنين وتداعي الوضع القائم. لذا تعتبر اللجنة أن العديد من هذه الأفعال هي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك التزام السلطة القائمة بالاحتلال باحترام المواقع الدينية الواقعة في الأراضي المحتلة وحماية المعتقدات والممارسات الدينية وشعائر وعادات الأشخاص المشمولين بالحماية.

96- وتكرر اللجنة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء تصريحات الساسة الإسرائيليين التي ينكرون فيها وجود الشعب الفلسطيني. وعليه، تلاحظ اللجنة أن سلوك السلطات الإسرائيلية في ما يتعلق بالمواقع الثقافية والدينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تدمير مواقع في غزة، يدل على نية مبيَّتة لتهميش المطالبات الفلسطينية بالأرض، ومنع السكان المحليين من ممارسة الدين، ومحو الأدلة على التاريخ والثقافة الفلسطينيين. إن كل هذه الأعمال مجتمعةً تقوض هويةَ الفلسطينيين كشعب وبقاءَهم كشعب. إن اللجنة ترى، وإن كان تدمير الممتلكات الثقافية، بما في ذلك المرافق التعليمية، لا يُعتبر في حد ذاته عملاً من أعمال الإبادة الجماعية، أن الأدلة على هذا السلوك قد تشير على نية لارتكاب أعمال الإبادة الجماعية بهدف تدمير فئة مشمولة بالحماية.

97- إن التدمير المادي الواسع النطاق لغزة وتفكيك نظامها التعليمي والهجمات على المواقع الثقافية والدينية في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام لا تؤثر على الفلسطينيين راهناً فحسب، بل هي تهدد أيضاً مستقبل الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير. وقد ذكرت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة عام 2024 أن إسرائيل كانت تطبق سياسات غير قانونية وأنها كانت – وما زالت – تحرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير. وتخلص اللجنة، على أسس معقولة، إلى أن هذه الأعمال تنتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من خلال إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وحفظ الذاكرة الثقافية. إن استهداف المواقع التراثية وتدميرها، وتضييق الوصول إلى تلك المواقع، ومحو تاريخها التعددي يؤدي إلى اندثار الروابط التاريخية للفلسطينيين بالأرض ويُضعف هويتهم الجماعية. وهذه الممارسات، إلى جانب التوسيع المستمر للمستوطنات، تنتهك حق الفلسطينيين في تقرير المصير، الأمر الذي يقلّص من آفاق إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

رابعاً- التوصيات

98- تُوصي اللجنة بأن تقوم الحكومة الإسرائيلية بما يلي:

(أ) الإنهاء الفوري للاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية، ووقف كل الخطط والأنشطة الاستيطانية الجديدة، وإزالة جميع المستوطنين والمستوطنات بأسرع ما يمكن امتثالاً لفتوى محكمة العدل الدولية الصادر في تموز/يوليه 2024، وإزالة كل العوائق التي تحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير بشكل كامل؛

(ب) الإنهاء الفوري للهجمات التي تستهدف المؤسسات والمواقع الثقافية والدينية والتعليمية والعاملين فيها، وضمان الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ما يتعلق بكل المواقع المشمولة بالحماية؛

(ج) الكف عن استخدام المرافق التعليمية والمواقع الثقافية لأغراض عسكرية؛

(د) الامتثال للتدابير التحفظية التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية في أوامرها الصادرة في 26 كانون الثاني/يناير و28 آذار/مارس و24 أيار/مايو 2024 وتنفيذها بالكامل؛

(هـ) الالتزام بخطة عمل محددة زمنياً لإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، في ضوء إدراجها في المرفق الأول لتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح[44]؛

(و) الانضمامُ إلى إعلان المدارس الآمنة المخصص لحماية التعليم في النزاع المسلح، وتنفيذُه؛

(ز) ضمان احترام وحماية الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات للعاملين في حقل التعليم وللطلاب وناشطي المجتمع المدني في إسرائيل؛

(ح) توفير الدعم النفسي الاجتماعي المستمر المراعي للطفل، والخدمات الضرورية الأخرى للأطفال الإسرائيليين بما يتماشى مع مصالح الطفل الفضلى؛

(ط) الامتثال لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح من خلال صون واحترام الممتلكات الثقافية ودعم دولة فلسطين في حفظ الممتلكات الثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(ي) ضمان صون حقوق السكان الخاضعين للمراقبة الفعلية، بما في ذلك الحق في التعليم، والحق في المشاركة أو الانخراط في الحياة الثقافية، والحق في الوصول إلى التراث الثقافي والتمتع به؛

(ك) ضمان حماية مواقع التراث الثقافي، بما في ذلك إعادة القطع الأثرية المصادَرة إلى السلطات الفلسطينية؛ وضمان أن يشمل أي تطوير لمواقع التراث الثقافي كلَّ الأديان والثقافات والفترات التاريخية المرتبطة بهذه المواقع؛

(ل) توفير سبل انتصاف فعالة وملائمة وسريعة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أفراد الأسَر الناجين؛

(م) إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في جميع الانتهاكات والتجاوزات، بما فيها تلك التي ترتكبها جهات غير تابعة للدول؛ ومحاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وضمان محاسبة الجناة وإنصاف الضحايا.

99- تُوصي اللجنة بأن تقوم حكومة دولة فلسطين بما يلي:

(أ) ضمان حماية وحفظ وتطوير مواقع التراث الثقافي بما فيها تلك التي تمثل التراث غير الفلسطيني وصون القطع الأثرية؛

(ب) الطلب من اليونسكو تقديم المساعدة الفنية في تنظيم حماية الممتلكات الثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يتسق مع اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح.

100- وتوصي اللجنة سلطات الأمر الواقع في غزة بما يلي:

(أ) وقف كل عمليات الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون وغيرها من الذخائر على السكان المدنيين؛

(ب) الكف عن استخدام الأعيان المدنية لأغراض عسكرية، تماشياً مع القانون الدولي الإنساني، وتطبيق فصل واضح للأنشطة العسكرية عن الممتلكات والمناطق المدنية.

(44) A/78/842-S/2024/384.

101- **وتوصي اللجنة جميع الدول الأعضاء بما يلي:**

(أ) **الامتثال لجميع الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما فيها تلك المنصوص عليها في فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه 2024، واتفاقيات جنيف المعقودة 12 آب/أغسطس 1949، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛**

(ب) **الكف عن تقديم العون أو المساعدة في ارتكاب الانتهاكات؛ واستكشاف تدابير تضمن محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية والانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.**